كلمة

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط

الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

الجلسة الافتتاحية

لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

الدورة العادية (146)

مقر الأمانة العامة: 2016/9/8

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

معالي السيد خميس جيهناوي
وزير الشئون الخارجية للجمهورية التونسية

أصحاب المعالي الوزراء

السيدات والسادة،

يطيبُ لي في بداية الاجتماع أن أتوجه بالتهنئة لكم جميعاً بمناسبة حلول عيد الأضحى المُبارك، آملاً أن يحل العيد في العام القادم وشعوبنا في حال أفضل، وأمتنا العربية في وسلام وارتقاء بإذن الله.

وأهنئكم سيدي الرئيس بمناسبة تولي الجمهورية التونسية رئاسة هذه الدورة، مُتمنياً لكم التوفيق والسداد. كما أتوجه بعميق الشكر والتقدير إلى معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير خارجية مملكة البحرين، الذي أدار دفة العمل العربي خلال ترأس بلاده للدورة السابقة بما هو معهود عنه من كفاءة وحنكة.

السيد الرئيس،،

ليس خافياً على أحد خطورة الظرف الذي تمر به المنطقة العربية في هذه الآونة، وهو ظرفٌ تاريخي بالمعنى الدقيق والشامل لهذه الكلمة. وبرغم ما توالى على الأُمة – عبر تاريخها الطويل– من أيامٍ صعبة، إلا أنه لم يحدث أن وجد المواطن العربي نفسه مُحاصراً ومروَّعاً كما يجري اليوم في بعضِ بُلدانِنا. ويكفي أن نعرف – بكل الأسف – أن الوطن العربي يستأثر وحده بما يقرب من 40% من لاجئي العالم اليوم لنُدرك عُمق المأساة التي ألمت بنا، وفداحة الوضع الذي نواجهه.

إن قلوبنا يعتصرها الألم لمشاهد القتل والتشريد والخراب في سوريا، والذي لم يستثنِ الأطفال ولا النساء ولا الشيوخ. وما من شكٍ في أن استمرار هذه الأزمة –بتكلفتها الإنسانية الفادحة– يُمثل وصمة في جبين الأمة، ومصدر حُزن لكل عربي غيور على مكانتها ومستقبلها في العالم.

لقد بلغت الأزمةُ السورية حداً غير مسبوق من التعقيد والتداخل بين أطرافها، وبحيث صار هذا البلدُ العربي العتيد العريق مسرحاً لصراعات ومنافسات قوى خارجية لا تهمها المصلحة العربية بل مصالحها الذاتية ، ولا تأخذ بعين الاعتبار ما يُكابده الشعب السوري من معاناة هائلة.

إن الواقع يقول أنه لا يوجد حل عسكري في سوريا، وأن أي حلول تُفرَض بواقع القوة وبمنطق الإجبار لن يُكتَبَ لها الاستمرارية أو الدوام. ليس هناك سبيل للخروج من المأزق الحالي سوى بالتفاوض من أجل الوصول إلى حل سياسي يحفظ وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها الوطني، ويُلبي في الوقت ذاته طموحات الشعب السوري وتطلعاته المشروعة. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تظل سوريا – كما كانت دوماً– رُكنا ركيناً في النظام العربي.. إن عروبة سوريا صارت مسئوليتنا جميعاً... والتفريط فيها جريمةٌ، والذود عنها فرضُ عينٍ قومي وسياسي وأخلاقي.. ولهذا فلا يستقيم أن تتوالى مُبادراتٌ للحل والوساطة في سوريا دون أن يكون بينها مُبادرة عربية شاملة وتوافقية... يتعين علينا العمل سريعاً من أجل استعادة وتنشيط وتفعيل الدور العربي الجماعي في الأزمة السورية... ليس منطقياً، ولا سليماً، أن تظل جامعتكم هذه – وهي رمز إرادة الأُمة ومحل تطلع شعوبها– بعيدةً عما يجري في سوريا، أو مُستبعدةً مما يُدبر لمُستقبلها.

السيد الرئيس،،

لا ينسي بيننا أحد أن فلسطين تظل قضية العرب الأولى.. إن استمرار هذه القضية من دون أفق واضح المعالم لحل دائم وشامل وعادل سيظل أكبر عائق أمام تحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو أمرٌ لن تنعكس تبعاته على الشعب الفلسطيني الصامد فحسب، وإنما على العالم أجمع. إن إسرائيل تُمعن في انتهاكاتها المتواصل وسياساتها الاستيطانية بصورة غير مسبوقة، وبهدف لا تخفيه حكومتها الحالية وهو تقويض حل الدولتين والقضاء على أي أفق محتمل

لإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة وعاصمتا القدس الشرقية. وطالما ظل العالم وأقطابه الرئيسية على هذه الحال من التحلل من المسئولية وانعدام الرغبة في بذل الضغوط اللازمة على دولة الاحتلال، فإن المنطقة ستبقى عُرضة لموجات التطرف السياسي والديني.

السيد الرئيس،

هذه الجامعة العربية هي منظمة إقليمية وحداتها من الدول. وهي معنيةٌ في المُقام الأول بكيان الدولة الوطنية.. بصون استقلالها وتعزيز سيادتها وحماية شرعيتها... ولو حدث واهتز كيان الدولة الوطنية في قُطر من الأقطار، فإن النظام الإقليمي كله يضطرب ويصيبه الضعف والاهتراء.. لهذا أقول بعبارة واضحة إن شرعية النظام العربي كله ترتكز على شرعية دوله الوطنية.

ليس في اليمن سوى حكومة واحدة هي حكومة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي.. لن يحدث أبداً أن تُمكَّن جماعةٌ من الجماعات، بقوة السلاح، من السيطرة على هذا البلد العزيز الأبيّ. وإنني إذ أوجه الشُكر للكويت على استضافتها لجولة المُشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية، فإنني أدعو – باسمكم جميعاً– جماعة الحوثيين وحلفاءهم إلى احترام وقف إطلاق النار، وفك الحصار عن المناطق المُحاصرة والعودة إلى طاولة التفاوض وفق المُحددات التي اعتمدها اليمنيون أنفسهم، والمدعومة دولياً وإقليميا، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن 2216 والمُبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومُخرجات الحوار الوطني الشامل. وتُعبر الجامعة العربية مُجدداً عن استعدادها الكامل للقيام بأية أدوار تُطلب إليها من أجل الوساطة أو رعاية إجراءات بناء الثقة بين الأطراف لحل هذا النزاع وجلب السلام إلى ربوع اليمن حتى يعود سعيداً كما كان دوماً.

السيد الرئيس،،

ليس في ليبيا سوى حكومة شرعية واحدة هي حكومة الوفاق الوطني، ويتعين علينا العمل بكل السبل من أجل تأمين التوافق اللازم لحصول هذه الحكومة على الثقة من مجلس النواب المُعبر عن إرادة الشعب الليبي، وبما يُعزز مسار التسوية الشاملة في ليبيا ويسمح بتوجيه الجهود إلى استكمال المؤسسات الدستورية للدولة وبناء المؤسسات ونشر الأمن في جميع أنحاء البلاد.

إن الكيان الدستوري للدولة الليبية المنشودة يستند إلى ركيزة تشريعية هي مجلس النواب المُنتخب، وأخرى تنفيذية تمخضت عن اتفاق الصخيرات (ديسمبر 2015) تتمثل في حكومة الوفاق ومجلسها الرئاسي. ولن تتمكن الدولة الليبية من النهوض بإحدى الركيزتين من دون الأخرى، وإنما تستقر الدولة وتترسخ دعائمها بتحقيق التوافق بين جناحيها التنفيذي والتشريعي. والشعب الليبي كله ينتظر من قياداته المُنتخبة والتنفيذية عمل كل ما في وسعهم من أجل الوصول إلى هذا التوافق. وأكرر هنا أن الجامعة العربية، بما تتمتع به من ثقة لدى الشعب الليبي، على أتم الاستعداد للقيام بأية أدوار توكل إليها في سبيل توحيد كلمة الأطراف الليبية، ولمِّ شمل الفُرقاء. وستواصل الأمانة العامة مُتابعة تنفيذ كافة قرارات المجلس حول الشأن الليبي بما في ذلك قيام الأمين العام بمواصلة اتصالاته ومشاوراته مع المبعوث الأُممي ومختلف الأطراف الليبية ودول الجوار من أجل استكمال كافة الاستحقاقات التي نص عليها اتفاق الصُخيرات.

إن المرحلة الحالية تتطلب منا تقديم كل دعم ممكن من أجل تدعيم القُدرات العسكرية للدولة الليبية، ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نُشيد بما أحرزته جهود حكومة الوفاق الوطني من تقدُم في تحرير مدينة سِرت من قبضة داعش، آملين أن تتطهر قريباً جميع مُدننا العربية المنكوبة بهذا الوباء... إننا نرفض أن نترك مُستقبلنا رهينة لقوى التطرف والتخلف واليأس...لا نقبل أن ترتفع في أوطاننا راياتٌ قبيحةٌ تُعيدنا إلى الوراء أعواماً؛ بل قروناً... وفي هذا السياق، فإن أنباء

تحرير بعض المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي في العراق تُثلج صدورنا، وتُعطينا أملاً في قدرة المُجتمعات والدول على حماية مُقدراتها وصيانة وجودها وكيانها الوطني الجامع... ونتمنى أن يتمكّن العراقُ في أسرع وقتٍ ممكن من استعادة المُدن والبلدات التي اختطفها تنظيم داعش، وأراق على ترابها دماً ذكياً لمواطنين أبرياء.

إن استقرار العراق رهنٌ باحترام دول المُحيط الجغرافي لسيادته واستقلاله الوطني. ويقودني ذلك إلى الحديث بكل وضوح عن التدخلات الإيرانية المرفوضة في الشئون الداخلية للدول العربية. هذه التدخلات أفرزت اضطرابات واحتقانات طائفية، وصراعات مذهبية في عدد من البلدان العربية التي لم يعرف بعضها هذا النوع من الصراع والتأزم الطائفي من قبل. إنها تدخلات تُجافي مبدأ حسن الجوار وتخلق مناخاً من العداء له سيكون له انعكاسات بالغة الخطورة على العلاقة بين الشعوب، سواء اليوم أو في المُستقبل... ومن هذا المُنطلق فإننا نُطالب دول الجوار الاقليمي باحترام سيادة الدول العربية واستقلالها، والتوقف عن العبث في الكيانات الوطنية أو التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية.

السيد الرئيس،،

تظل أمانة الجامعة هي الوعاء الحاضن لكل مسارات العمل العربي المُشترك. وما زلتُ، بعد قُرابة ثلاثة أشهر على تشريفي بتولي المسئولية، أعتقد أن الجامعة بحاجةٍ إلى حزمةٍ من التغييرات الهيكلية ومُبادرات التطوير وتجويد الأداء لكي يكون في مستوى توقعات الحكومات وعلى قدر تطلعات الشعوب. وأعدكم أن أُباشر هذا الجهد نحو التطوير بإخلاص كامل وحماس لا يفتر، وأتطلع في نفس الوقت أن تتوفر في أقرب أجلٍ ممكن الموارد المالية اللازمة للمُضي قُدماً بهذا الجهد إلى غايته المنشودة، وحتى ترى مبادرات التغيير والتطوير النور، ولا تظل حبيسة الأدراج أو مجرد حبر على ورق.

وختاماً، أتمنى لأعمال هذا المجلس النجاح والسداد،

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير الأمة ونفعها.

شكراً سيادة الرئيس